في السوسيولوجيا العراقية

المجتمع واستعاراته اللغوية

أسماء جميل

(القفاصة)، (النكرية)، (البوري)، (البوخة)، (الزنجيل)، (دبة). مفاهيم شعبية ظهرت - هي ومفاهيم أخرى على شاكلتها - حديثاً في المجتمع العراقي. وهي ليست مجرد كلمات، بل إنها تؤشر صعود ظواهر اجتماعية تنم عن القسوة والإحتيال وانعدام الألفة وتصدع العلاقة مع الآخر، وهي تشكل تهديداً للجماعة بما أنها تقوض مبدأ الثقة في التعامل وتزرع، بدلاً منه شعوراً بالشك والريبة، وهما الأساسان اللذان ينبني عليهما السلوك العنفي.

هذه المفاهيم تتنوع استعمالاتها اللغوية وتتعدد. فبعضها يشير إلى مهن جديدة ليس لها سابق. من ذلك، مثلاً، مفهوم (اللاحوك)، الذي يشير إلى شخص يربطه اتفاق مع سارق، فيقوم باللحاق به فيما لو أمسك به وينقذه بادعاء صفة رسمية كأن يتقمص دور الشرطي أو رجل الأمن - ليقنع من أمسك به بأن هناك جهات رسمية - ستتولى أمره. وهناك، أيضاً، مفهوم (الحجة)، الذي يشير إلى رجل يجيد فن الكلام فيستأجره الناس في الفصول العشائرية التي تستدعي لباقة قد لا تتوافر في المتفاضلين.

وهناك مفاهيم أخرى تشير إلى أنماط سلوكية، وعلى نحو خاص السلوك الذي يتسم بالخاشنة واعتماد القوة العضلية في عملية التفاعل. ومن ذلك مفهوم (البوخة)، الذي يشير إلى الشخص الذي يظهر قوة عضلية وقدرة جسدية في الإنتصار على الخصم ولكنه سرعان ما يتراجع حين يظهر الخصم قوة أكبر. وهناك مجموعة أخرى من المفاهيم التي تشير إلى سلوكيات (تحرافية)، لم تصل إلى حد أن تكون (جرماً) - بالمعنى القانوني -، لأن القانون لا يستطيع أن يطولها لحداثتها وعدم وجود نص قانوني يقابلها ويعاقب عليها نظراً لما يتسم به القانون العراقي من جمود وعدم قدرة على مواكبة المستجدات، فضلاً عن أن الضحايا عادة ما ينصرفون عن إيصال شكواهم إلى دوائر الشرطة، إما لضعف القانون الذي جعل الناس يعرضون عنه ويلجؤون في مشكلاتهم إلى طرق غير رسمية، أو ليأسهم من أن ينتصفوا في دوائر الشرطة، وهو شعور يرتبط بعدم ثقتهم بأجهزة السلطة. ومن الأمثلة الأساسية على مثل هذا النوع من المفاهيم مفهوم (النكرية)، الذي يعني اللصوص الذين يمارسون عملهم بخفة كبيرة مستعملين الإبهام أو السبابة في استلال أو اقتناص المسروق، بطريقة تشبه عملية النقر عند الطيور.

ومن ذلك أيضاً مفهوم (القفاصة) الذي يشير إلى الأشخاص الذين يمارسون عملاً احتيالياً لحيازة مال أو سلعة بطريقة تتخذ شكل التبادل التجاري السليم، ولكنها تنطوي على خديعة أو تضليل. وهذا المفهوم أحد أكثر المفاهيم المستحدثة ذات الدلالات الانحرافية التي استشرت حديثاً في المجتمع العراقي، وهو نموذج بارز لها، فضلاً عن أن له أبعاداً خطيرة لما يشكله من تهديد لمبدأ الثقة والتضامن الاجتماعي بين الناس.

يرتكز فعل (القفص) على كذب مدعم بفعل مادي وبوقائع خارجية (أقرب إلى أن تكون سيناريو) تجعل الكذب يبدو كأنه حقيقة. ويستعين (القفاص)، عادة، بشخص آخر - صديق له أو شريك - يؤيد إدعاءاته الكاذبة بما يضفي عليها مظهر أحدية لإيقاع الضحية. غير أن فعل (القفص) يتميز عن غيره من الأفعال الإنحرافية بأنه ذو طابع ذهني، ولا يعتمد على القسوة بقدر اعتماده على دهاء القائم به وذكائه. وتتأتى خطورته من أنه يتعارض مع مبدأ (حسن النية)، بما أنه يمثل تهديداً لسلامة إرادة المجني عليه، فهو يصيب حق الضحية في سلامة إرادته في التصرف بممتلكاته وماله إرادة حرة غير مؤثر عليها بوسائل الخداع أو بتشويش لحقائق في ذهنه.

إن هذه المفاهيم تجمعها ملامح مشتركة على الرغم من تعدد مجالات استعمالاتها وتنوع دلالاتها. ولعل أهم ما يوحد هذه المفاهيم هو أنها ولدت في المدينة، وداخل الأسواق تحديداً، وقد انتشرت بسرعة كبيرة في مرحلة الحصار نتيجة لتداول البضاعة القديمة وانعدام القدرة على انتاج بضائع جديدة، مما جعلها ذات دلالات اقتصادية ترتبط بسائر الظروف التي نشأت عن الحصار والتضخم النقدي الذي رافقه.

ومن خصائص هذه المفاهيم أيضاً أنها أقرب ما تكون إلى (الاستعارات اللغوية Metaphores)، خضعت لنظام استبدال أو ترحيل من سياق إلى آخر، فمفهوم (البوري)، مثلاً، يستعمله، في الأصل، الفلاحون، ويعنون به أنبوباً عريضاً يستعمله زراعو البطاطا عند جني المحصول. يضعون فيه البطاطا الصغيرة ثم يضعونه في الأكياس مع البطاطا الكبيرة فيخدعون المشتري بأن يعكسون مستوى للبضاعة لا يعبر عن حقيقتها. ومفهوم (القفص) يدور مجال تداوله الأصلي عند مربي الطيور (الطيور الحبية)، فهو يشير عندهم إلى استدراج الطيور تمهيداً لحبسها، وهو الفعل الذي فهم - في إطار الاستبدال الاستعاري - بأنه نوع من أنواع الخداع.

وهذه الاستعارات تخضع للسيرورة اللغوية، فتتغلب عادة على الحقيقة وتحل محلها إلى الدرجة التي تجعل الاستعمال الحقيقي يحتاج إلى قرينة، فتعبير (مضروب بوري) أصبح يدل على الشخص الذي يتعرض إلى عملية احتيال، وقد تعارفت الجماعة اللغوية العراقية على هذه الأدلة، بحيث أصبحت دلالتها الأصلية (الذي يتعرض إلى إصابة أو ضربة بـ"البوري" على رأسه) تحتاج إلى قرينة.

ومن خصائص هذه المفاهيم، أيضاً، أنها تعكس صراعاً خفياً ورغبة في الهيمنة وممارسة القوة، بين طرفين غير متكافئين، يحاول أحدهما فرض سيطرته على الآخر من خلال سلبه إرادته وكرامته، وسيبدو هذا الأخير - في النهاية - مغلوباً، ساذجاً، مسيطراً عليه.

وهذه المفاهيم تمارس من قبل جهات متعددة، تبدأ بالباعة المتجولين ولا تنتهي بالشركات الكبيرة التي تحظى بثقة مطلقة من قبل الأفراد، على نحو ما حدث في شركة (سامكو) الوهمية في أوائل التسعينيات.

ولعل أخطر ما في هذه المفاهيم أنها ترافقت وتوافقت مع التوجه القيمي الذي صاحب أزمة الحصار، ولعله كان إحدى نتائجها، ذلك التوجه القائم على التغالب وتحقيق الكسب المادي بوصفه معياراً وحيداً للنجاح والتوسل بأساليب غير معيارية وغير شرعية لتحقيق غايات مادية، إذ لم تعد الوسائل المادية قادرة على تحقيق الأهداف المتغيرة في مجتمع أصبحت سموده اللامعيارية. ولذلك، كان اللجوء إلى هذه (الانحرافات) - للعبر عنها بهذه المفاهيم - هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لبلوغ هذه الأهداف.

إن هناك عوامل عديدة يمكن تشخيصها لعبت دوراً أساسياً في نمو هذه الظواهر. ويقف في صدارتها العامل الاقتصادي، الذي أنتج البطالة وارتفاع الأسعار.

وإذا كانت السوسيولوجيا الوظيفية تفرض أن هناك ثلاثة أنساق رئيسة تتحكم بالفعل الاجتماعي، هي: النسق الثقافي، والنسق الاجتماعي، ونسق الشخصية، وإذا كانت ترتب هذه الأنساق بأن تجعل النسق الثقافي (القيم والمعايير) أكثرها فاعلية وشمولية، فهو الذي يضبط الفعل الاجتماعي ويسيطر عليه إذ تنظم المعايير عملية السيطرة بواسطة عملية (التنشئة الاجتماعية)، التي توفر صياغة نظامية لها، فإن ما حدث في المجتمع العراقي هو أن التغيرات المتعلقة وسرعة التخلي والإكتساب قد أضعفت الحكمات القيمية، فاختل التوازن بين أنساق الفعل الاجتماعي الثلاثة، وأصبح نسق الشخصية - الذي يتكون من الدوافع والرغبات - هو الذي يتحكم بالفعل الاجتماعي.

اوهام المجتمع المدني في العراق

نقد الدولة ام نقد الفرد

يعرف (المجتمع المدني Civil society) بأنه مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة باعتبارها الوحدة الاساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها واجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية اخرى، أو أنه (ذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقة بين أفراده على اساس الديمقراطية).

غير ان محاولات الفهم السوسيولوجي لـ (المجتمع المدني) تمتد عميقة الجذور، اذ تنطلق من الفلسفة العراقية القديمة من بابل قبل قرون طويلة لتصل الى الفلسفة اليونانية ثم هوبز، ومونتسكيو وسبينوزا، وجون لوك الذي اكتشف قدرة الانسان الكافية على تدمير الآخرين - وان دفاعاً عن نفسه- فاقترح مجتمعاً سياسياً عادلاً وعرض بوضوح التناقض بين المجتمع المدني والدولة (الحكم المتسلط) القائم على اسس قنوية وعرقية ودينية. وبعد ذلك اثار كتاب الفيلسوف الالماني هيغل (مبادئ فلسفة الحق) والذي صدر سنة 1821 ضجة كبيرة في اوربا آنذاك، إذ انه عد الدولة -من حيث هي واقع ومفهوم- اساس المجتمع المدني، وان الكلام عن المجتمع المدني من دون ربطه بالدولة هي مجرد وهم. ولكن ماركس عد المجتمع المدني هو البؤرة في مسرح التاريخ وهو اللحظة الايجابية الفعالة في التطور التاريخي وان الدولة البرجوازية التي دافع عنها هيغل كانت قد قضت على الفرد بالتصدع والانشقاق في ذاته وهويته نفسها بين ماهيتين متناقضتين لا يمكن التوفيق بينهما، ماهيته كمواطن وماهيته كمنتج، وهذا الانشقاق هو التجسيد الاكبر لاستلاب الفرد والمجتمع في الوقت نفسه بعد ذلك وجد هذا النهج استمراراً وتجسيداً في كتابي انطونيو غرامشي (الامير الحديث) و (دفاتر السجن) الذي طرح موضوعة (المجتمع المدني) في اطار نظرية لهيمنة الطبقية للفلسفة البرجوازية واعتبر المجتمع المدني (هو المجال لحقيقي الذي تتجلى فيه وظيفة لهيمنة الاجتماعية مقابل للمجتمع السياسي للمثقفين هم ادواتها وبذلك اعاد تعريف للمثقف دوره في عملية التحول الاجتماعي.

بعد غرامشي اتسع لحديث عن (المجتمع المدني) ليشمل المؤسسات الثقافية والسياسية الرسمية وغير الرسمية، وليبدأ العمل الجاد في تحقيق المجتمع المدني ومفاهيم الديمقراطية لجديدة، ولم تصل اوربا نفسها الى نموذج لحداثة السياسية وبناء مجتمع مدني ديمقراطي الا بعد ان تحررت "من احبول للمجتمع القدسوي الديني القروسطي، وبعد التحرر من الاخير إحدى التحولات والتطورات الكبيرة التي افرزتها الثورة الصناعية وانجاز الثورة الديمقراطية البرجوازية".

1- لقد كلف اوربا تحولها الى الديمقراطية قروناً عديدة من الصراعات والعقبات والتحديات الكبيرة في نقد الدولة البرجوازية التي كانت التحدي الاكبر للمجتمع المدني في اوربا.. واذا كانت (الحداثة السياسية) قد ظهرت نفياً للدولة الامير والحاكم المتفرد وما يقول د. محمد عابد الجزائري في كتابه (العقل السياسي العربي) لقد كانت لسلطة الدولة التعسفية الكلمة الاخيرة في تشكيل الواقع الاجتماعي العربي، فليس ثمة دولة برجوازية او طبقة برجوازية مالكة لوسائل الانتاج او علاقات انتاج، بالمفهوم الحقيقي للكلمة في العالم العربي الذي ما زال يراوح في مكانه منذ عدة قرون في المرحلة الزراعية او الاقطاعية او في توليفة غريبة تتداخل فيها "القبيلة في الغنيمة في العقيدة" كما يرى الجابري ان المجتمع العربي لا زال او الدولة)، ولأننا نتحدث عن هيمنة العديد من المفاهيم مثل (الوطنية) و (الديمقراطية) و (الدولة) و (القانون) كما انه نتاج تطور الانسان ذاته، قبل كل شيء فالإنسان القبلي او الجاهلي او العنصري لا يمكن ان يصنع مدنية الا اذا قرر بناء نفسه من جديد.

اذن، ثمة ازمة وجودية يغرق فيها المجتمع المدني في العالم العربي ناتجة عن هيمنة الدولة والحاكم ان صح التعبير على المجتمع هيمنة مطلقة وتهميش دور الشعب، والبحث في الازمة يجب ان يكون بحثاً في ممارسة الدولة الة التاريخية لتحقيق مشروعها لحضاري باعتبار ان الطبقة العربية الحاكمة ليست بطبقة اقتصادية ولا هي بمنتجة، بل هي طبقة من النمط الكمبرادوري، تعاني من التبعية الكاملة والرجعية السياسية، فإن المجتمع المدني لا يزال طفلاً رضيعاً يحبو على ارض وتحكمه المؤسسة الدينية المتكلسة في بنية المجتمع التقليدي تاريخياً التي تحكمها الطاعة العمياء للفقيه والسياسي والتي تستثمرها الانظمة السياسية ذات الطبيعة الشمولية، وتحكمها في ظل غياب الشرعية المدنية السياسية والمجتمعية والثقافية للمجتمع المدني لحديث..".

خيوط دكتاتورية في رؤوسنا

صائب خليل

لا يفتقر العراقيون، سواء في الداخل أو الخارج، إلى الإطلاع، ولا إلى التحليل والحجج عندما يتعلق الأمر بانتقاد (المعارضة العراقية) فلا تكاد تقابل عراقياً لا يعرف أن أحزاب (المعارضة) تفتقر إلى الجماهير، رغم عدالة ووضوح قضيتها، وتفتقر إلى التنظيم رغم كثرة ساستها وقسوة دروس حياتهم، وتنقصها الرؤية الواضحة المستقبلية والخطة العامة لعملها. ولعل أكثر ما ينقصها هو التنسيق فيما بين أطرافها وحل الخلافات رغم إنها لم تعدم أبداً وجود هدف مشترك يحفزها على ذلك التنسيق. ولا ننسى اتهام المعارضة بأنها (لا تمثل العراقيين) أو (لا تمثل كل العراقيين)، ولا تهمة نقص معلوماتها باعتبارها عاشت معظم حياتها في الخارج ولم يكن لديها فكرة عما يحدث ويستجد في العراق، وأخيراً اتهمة أن الصالح والطموحات الشخصية هي الدافع الأساسي لمعظم أطراف المعارضة.

كل هذا نعرفه نحن العراقيين، بل حتى غير العراقيين. وهذا بحد ذاته نقطة إيجابية كبيرة ومفرحة. إلا أن ما يبعث على التوقف هو الطريقة التي تنتهي بها تلك النقاشات وما تتوصل إليه من الاستنتاجات فبعد طرح كل تلك السلبيات على طاولة الحديث بحماس وتوتر، نعود إلى الوراء، ونتكيء بظهورنا على مقاعدنا باسترخاء ونتنفس الصعداء مع ابتسامة رضا! فما دامت المعارضة العراقية بهذا الحال، فلا عتب علينا أن لا نشارك بها. وما دامت السياسة بهذه الوساخة فلن يجرؤ أحد ليدعونا إلى أن نمد يدنا إليها. الحمد لله إن هناك سبباً شريفاً ولائقاً، غير الخوف، يعفينا من العمل السياسي، ونحن نرى بلادنا تذبح كل يوم! بل إننا نفخر أننا نشارك في هذه (الهزلة) غير الأخلاقية، ولم نشوه اسمنا بافترائه بـ(المعارضة).

لكن اسمحوا لي أن أسأل: من هي (المعارضة)؟ ألم نكن كلنا (معارضين) لحكم صدام السادي؟ إذن، فنحن أيضاً (معارضة)! الفرق الوحيد الهم بيننا وبين (المعارضة الرسمية) هي أننا (معارضة غير منظمة).

لقد فشلنا لسبب أو آخر بأن ننظم أنفسنا، وليس هذا تفوقاً ولا هو مما يفخر به. هذه الأسباب لهما الخوف بالطبع، ثم نقص الخبرة، وربما الطبيعة النزقة وأحياناً الأنانية، وكذلك نقص لحس الاجتماعي. إنها سلسلة طويلة، لكن ليس بينها سبب واحد مشرف، يمكن لنا أن نستند إليه في تمييزنا لأنفسنا عن المعارضة المنظمة (السيئة الصيت). فلماذا تمكن هؤلاء (السيئون) من تنظيم أنفسهم ولم نتمكن نحن (الجيدون) من ذلك؟

دخلت مرة في نقاش على شبكة الأنترنت مع مجموعة من العراقيين الذين يقيمون في لندن. كان يطغى على النقاش لوم المعارضة العراقية ومجلس الحكم، على نفس الأسس السابقة. وانتهى أحد الايميلات الموجهة إلي من أحدهم - ويدعى حسن - بالشكل التالي:

"هل يمكنك أن تدلني على رجل محترم، قضى حياته في داخل العراق، ويعرف النظام كله، تفاعل مع الشعب العراقي، لديه القدرة على الحوار مع العراقيين واقناعهم؟ رجل عاش حياة العراقيين ومشاكلهم يوماً بيوم، ووقف في الصف معهم ليستلم حصته من الطحين والخبز ورأى بعينه آلام الأطفال العراقيين، عاش وأحس بصراع النساء العراقيات، رجل يؤمن بنفسه وبأمته، وليس له مصالح ومطامح سياسية شخصية، شخص لا يفكر إطلاقاً بأن يسيء استعمال سلطته، وينظر إلى الوطن كله ككل واحد ولا يفكر أبداً بالتمييز. استطيع أن أعدد مئة صفة وصفة، لكني أريد أن أصف لك الشخص الذي نحتاجه. من المحزن إننا لا نملك هذا الشخص، ولا أظن أننا سنملك مثله يوماً. أو دلو إنني على خطأ، لكنك لو نظرت إلى التأريخ لفهمت الأشياء بشكل دقيق".

بالطبع لست مخطئاً يا حسن، لكنك تطلب الكثير.

مثل معظم العراقيين، لا يبحث حسن عن قائد سياسي من البشر الذين نعرفهم، بل عن (نبي) لقد تمكنت شعوب الأرض الأخرى من المضي في حياتها وتقدمها وسعادتها بشروط أقل بكثير، فمن قال بان الغرب (ولعله الأسعد بين جهات الأرض) قد حصل على سياسيين من مثل هذا المثال؟ ففي هولندا التي أعرفها أكثر من غيرها، تتوالى الفضائح السياسية بلا توقف ولا خجل. ولا أظن لحال أفضل حيث يعيش حسن في لندن، من استهتار تاتشر وابتزازها إلى كذب بلير ومراوغاته. أما في أميركا، فحتى قبل بوش وعصابته الفضيحة هذه، كتب حومسكي مقالة يقول فيها:

"لو حكم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الثانية حتى الآن، على أسس محاكمات نورنبرغ، لما نجا أحد منهم من الإعدام بعد إدانته بارتكاب جرائم بحق البشرية". فلماذا نشترط على سياسينا أن يكون (نبياً) لنسير معه؟ أليس في هذا الشرطة لتكالية خفية؟ إننا نطلب قائداً ذكياً خبيراً عارفاً بكل شيء لكي يعفينا من التفكير معه (أو معها). إننا نطلب قائداً قادراً على كل شيء لكي يعفينا من أن نساعده ونقوم بحصتنا من العمل. إننا نطلب أن يكون قائدنا أمينا لا يفكر في إساءة استغلال قوته لكي يعفينا من ابتكار القوانين الكفيلة بالحد من قوته ولكي يعفينا من مراقبته ومتابعته ومحاسبته والوقوف بوجهه إن تطلب الأمر.

ثم لم نبدأ بحثنا السياسي بالتساؤل عن القائد، وليس عن الحزب ذي المبادئ القنعة والبرنامج الواعد؟ إن أحزاب العراق وسياسييه ليست أسوأ ولا أقل من غيرها لأن شعب العراق ليس أقل أو أسوأ من غيره، ولا يشترط لسيرته أكثر مما يشترط في غيره. ولا أجد تفسير ألغير هذا الكلام إلا الإحساس بالدونية.

إن من يبحث عن القائد المنقذ لا يبحث عن الديمقراطية، راضياً بما تتطلبه من جهد، ولا يبحث عن قائد ديمقراطي يتعاون معه، بل يتمنى من السماء دون وعي منه أن ترسل له (دكتاتوراً إنسانياً) يسير وراءه براحة القطيع إلى السعادة.

لست أرى في ذلك إلا خيوط بقايا الدكتاتورية في رؤوسنا. لقد عشنا كل حياتنا تحت بخار الدكتاتورية الخانق، فلا عجب من أن تفوح ملابسنا برائحتها، رغم احتقارنا لها. هلموا ننظف رؤوسنا من كل أثر كريه، ولا ننتظر أن يأتينا الحظ بالنجدة على يد (دكتاتور إنساني)، فليس لنا أن ننتظر لإنقاذ مستقبلنا.. إلا أنفسنا.